تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على سبل تحقيق خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة

د. رجاء إبراهيم سليم
باحثة في العلاقات الدولية/ جمهورية مصر العربية
dr.ragaa_selim@hotmail.co.uk

الملخص:

تمثل خطة التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ثمرة مشاورات عامة واتصالات مكثفة أجريت على مدى سنتين في شتى أنحاء العالم، وتم اعتمادها من الدول ال ١٩٣ أعضاء الأمم المتحدة. ويقتضي اتساع نطاق الخطة الجديدة وطموحها، انعاش الشراكة العالمية لكفالة تنفيذها. وهي دعوة عالمية للعمل على تحسين فرص الحياة بكل جوانها لكل شعوب العالم، من خلال تحقيق سبعة عشر هدفا تنمويا، والوسائل المطلوبة لبلوغها. وتتمحور مشكلة الدراسة في العلاقة بين جائحة كوفيد-١٩ وبين سبل تحقق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: كوفيد-١٩، الأمم المتحدة، التنمية المستدامة.

The Impact of Covid- 19 on the Achievement of the UN Sustainable Development Goals

Dr. rajaa Ibrahim selim
Researcher in international relations/ The Egyptian Arabic Republic

Abstract:

The 2015-2030 Sustainable Development Agenda was adopted by the 193 member states of the United Nations. The expansion of the scope and ambition of the new agenda requires a revitalized global partnership to ensure its implementation. It is a global call to work to improve life opportunities in all its aspects for all peoples of the world, by achieving seventeen development goals, and the means required to achieve them. The problem of the study revolves around the relationship between the Covid-19 pandemic and ways to

achieve the sustainable development goals, and its significant impact on the path to achieving these goals.

Keywords: COVID-19, United Nations, sustainable development.

المقدمة:

تمثل خطة التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، برنامج عمل للشعوب وللأرض وللازدهار، وتهدف لتعزيز السلام العالمي. فلا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بمنأى عن السلام والأمن، كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض استتباب السلام والأمن للخطر. وهذه الخطة هي ثمرة مشاورات عامة واتصالات مكثفة أجريت على مدى سنتين في شتى أنحاء العالم، وتم اعتمادها من الدول ال ١٩٣ أعضاء الأمم المتحدة، لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والأهمية، كما تحظى بقبول جميع البلدان، وتسري على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع المعيشي في كل دولة. وجاء في اعلان المنظمة أنه سيتم تنفيذ الخطة على الجميع لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة. وأنها ستنفذ على نحو متسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي، على أن يبدأ سريان الهدف والغايات الجديدة في أول يناير ٢٠١٦. ويقتضي اتساع نطاق الخطة الجديدة وطموحها، انعاش الشراكة العالمية لكفالة تنفيذها، كما تتناول الوسائل المطلوبة لبلوغ الأهداف. ولضمان تحقق هذه الأهداف فان الحكومات تتحمل المسئولية الرئيسة عن أنشطة المتابعة والاستعراض، على الأصعدة: الوطنية، والاقليمية، والعالمية، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات خلال السنوات الخمس عشر حتى ٢٠٣٠. كما تضمن القرار اقرارسبل ادماج هذه الغايات العالمية ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف النهج والرؤى والأدوات المتاحة لكل بلد وفق ظروفه وأولوياته الوطنية، في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة.[١]

مشكلة الدراسة، مع تفشي جائحة كورونا، في الوقت الذي تعاظمت فيه أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تصدرت الأزمة الصحية التي يتعرض لها العالم وانعكاساتها

على كل المجالات، اهتمامات كل دول العالم. لذا يتمحور جوهر الدراسة في القاء الضوء على العلاقة بين جائحة كوفيد-١٩ وبين سبل تحقق أهداف التنمية المستدامة.

تستقي هذه الدراسة **أهميتها**، من أنها تتناول موضوعا محل اهتمام كل دول العالم، في كل المجالات، وارتباطه بمستقبل الأجيال القادمة. كما أن انتشار الأوبئة والأمراض المعدية يشكل أحد مداخل التأثير في الظواهر السياسية، سواء داخل الدول أو فيما بينها، على مر التاريخ. إذ عادة ما يمهد ذلك لتغييرات سياسية قد تتفاوت حدتها، بحسب مدى تأثير تلك الأوبئة في البنى الديمجرافية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات. ولكن العلاقة التأثيرية بين الأوبئة والمجال السياسي قد تأخذ تحولات فارقة مع جائحة كوفيد-١٩، الذي ظهر في الصين منذ ديسمبر ٢٠١٩، ثم انتشر بعدها إلى غالبية الدول والمجتمعات، سواء كانت متقدمة أو نامية، وذلك بسبب التداعيات السلبية للوباء على الاقتصاد العالمي.[٢]

وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على خطة التنمية المستدامة للامم المتحدة٢٠١٥-٢٠٣٠، وعلى أهدافها الانمائية، ومدى تأثير تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي تعزيز أولوية تلك الأهداف في الخطط المحلية والدولية، وما هي المساعي الدولية لتحقيق تلك الأهداف في ظل الأزمات التي سببتها تلك الجائحة.

تساؤلات الدراسة: تسعى الباحثة إلى الاجابة عن التساؤلات الأتية: ما هي تداعيات جائحة كوفيد-١٩ السلبية أو الايجابية على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.؟ وما هي مساعي المؤسسات الدولية والفاعلين الدوليين للبحث عن سبل للتصدي لها؟. وهل ستؤدي هذه الجائحة إلى اعادة النظر في تلك الأهداف ومؤشراتها ؟.

منهج الدراسة، انطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة، استخدمت الباحثة تحليلا وصفيا لمظاهر تأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على أهداف التنمية المستدامة. والتعبير عنها كيفيا، لوصف الأزمة وتوضيح نتائجها.

وتلقي الدراسة الضوء على المحاور التالية:

أولاً: التعريف بالأهداف التنموية للأمم المتحدة، والتي تشتمل على سبعة عشرهدفا. وسيتم القاء الضوء على كل هدف على حده، مع بيان الغايات التي وضعتها الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

ثانياً: التداعيات: الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والنفسية، والأمنية، لجائحة كوفيد-١٩، ومدى تأثيرها على أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: المساعي الدولية لضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة، في ظل تأثيرات جائحة كورونا.

رابعاً: خاتمة توضح الاجابة عن تساؤلات الدراسة وعرض توصياتها.

أولا: التعريف بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر[٣]

أصبح مفهوم التنمية المستدامة محركا سياسيا عالميا يوجه مستقبل الدول اقتصاديا واستراتيجيا، فمن خلال أنماط الاستهلاك والانتاج غير المسئول، أصبح للانسان تأثيرات ضارة على البيئة، وهو ما عرض الأرض والأجيال المستقبلية للخطر. وتعرف التنمية المستدامة "بأنها هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة". وتتضمن أهداف التنمية المستدامة خمسة أبعاد هي: البعد الاجتماعي(الناس)، والبعد البيئي (الكوكب)، والبعد الاقتصادي(الرخاء)، والبعد الأخلاقي (العدل)، والبعد الموحد(الشراكة).[٤]

وتعتبر خطة التنمية المستدامة، دعوة عالمية للعمل على تحسين فرص الحياة بكل جوانبها لكل شعوب العالم. وهذه الأهداف تسعى إلى ادارة وحماية النظم الايكولوجية؛ ولذلك تم ارساء ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها، وهي أهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة. كما أن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بمعنى أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالمساعدة في تنفيذ تلك الأهداف، من خلال عمله في مختلف دول العالم، ويدعمها في تحقيق تلك الأهداف من خلال

حلول متكاملة. ويتطلب تحقيق ذلك شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء. وفيما يلي تفصيل لهذه الأهداف، مع ذكر غايات كل هدف، وتأثير جائحة كوفيد-١٩ على كل هدف.

الهدف الأول: **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**

لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. فعلى الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض إلى أكثر من النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، فان الكثيرين لا يزالون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية، ويعيش ١,٣ مليار شخص في فقر متعدد الأبعاد. وعلى الصعيد العالمي ما زال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وكثير منهم يفتقرون إلى الغذاء الكافي ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي. وقد أشارت دراسة أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى زيادة معدل الفقر بين النساء بنسبة ٩,١%. ومن المتوقع أن تكون الفجوة بين النساء والرجال ١٢٠ امرأة مقابل ١٠٠ رجل بحلول ٢٠٣٠ [٥]

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، منها: تخفيض نسبة الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده. وضمان تمتع الجميع بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ، وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وكفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، عن طريق التعاون الإنمائي، من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده. ووضع أطر سياسات سليمة على كل من الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية، مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للأوضاع طبقا للنوع.

الهدف الثاني: **القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة**

طبقا لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة(الفاو) أن الشخص يعاني انعدام الأمن الغذائي عندما لا يمكنه الحصول بانتظام على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي من أجل النمو والتطور الطبيعي والعيش حياة نشيطة صحية.[٦]

وقد أسفر النمو الاقتصادي السريع وزيادة الانتاجية الزراعية خلال العقدين الماضيين عن انخفاض أعداد من يعانون نقص التغذية بمقدار النصف تقريبا. ومنذ عام ٢٠١٤ قدر أن ٧٩٥ مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن، وغالبا ما يكون ذلك نتيجة مباشرة للتدهور البيئي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي. وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى انهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميععلى ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام. ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية. ومضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية. وضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية مدروسة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية. والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة، التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وزيادة الاستثمار، عن طريق التعاون الدولي المعزّز في: البنى التحتية الريفية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وتطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية. ومنع القيود المفروضة على التجارة، وتصحيح السلبيات في الأسواق الزراعية العالمية.

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

على الرغم من التقدم الصحي الملحوظ في الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا وغيرها من الأمراض. ويموت كل يوم مئات النساء أثناء الحمل أو مضاعفات تتعلق بالولادة. وتلتزم أهداف التنمية المستدامة التزاما جزئيا بالقضاء على أوبئة السل والملاريا والايدز والأمراض السارية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠ . وتشكل الأ زمات الممتدة جنبا إلى جنب مع ضعف القدرة الوطنية على تقديم الخدمات الصحية الأساسية تحديا كبيرا للصحة العالمية. وتتسبب الأوبئة والتلوث في وفاة الملايين.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: خفض النسبة العالمية للوفيات. ووضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل، والأمراض السارية والمعدية، ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي. وخفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية. وتعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد الضارة، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول. وخفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور. وضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية. وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسرة التكلفة. والحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوّث الهواء والماء والتربة. ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، لحماية الصحة العامة. وتعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة

يعد التعليم محركا رئيسا للتقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. والتعليم ليس فقط حقا أساسيا من حقوق الانسان، إنما حق عكسي له أثير مباشر على تحقيق جميع حقوق الانسان الأخرى. ويؤكد تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع، على القناعة بأن التعليم هو أحد أكثرالوسائل قوة وثباتا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد اتضح أنه يوجد في البلدان النامية ٥٧ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة، أكثر من نصفهم في أفريقيا جنوب الصحرا، و١٠٣ مليون شاب في جميع أنحاء العالم وأكثر من ٦٠% من النساء، يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: ضمان تمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفاعلة. وضمان أن تتاح لهم فرص الحصول على نوعية جيدة من النمو والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي. وضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسر التكلفة. والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة. واكتساب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة. وبناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال. ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فاعلة ومأمونة وخالية من العنف. والزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى. والزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين.

الهدف الخامس: **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات**

لا يمثل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات حقا أساسيا من حقوق الانسان فحسب، بل يعد عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة. وقد ثبت مرارا أن تمكين المرأة له أثر مضاعف، ويساعد على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات. لذلك عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ عام ٢٠٠٠ لجعل المساواة بين الجنسين محور عمله. وتؤكد أهداف التنمية المستدامة على الاستفادة من هذه الانجازات لضمان وضع حد للتمييزضد النساء والفتيات في كل مكان.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، ومنع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وغير ذلك من أنواع الاستغلال، وعلى جميع الممارسات الضارة. وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفاعلة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع المستويات. وضمان حصول الجميع على الخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية. والقيام بإصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية. وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل، للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

الهدف السادس: **ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها ادارة مستدامة**

تؤثر ندرة المياه على أكثر من ٤٠% من السكان في جميع أنحاء العالم. وهو رقم مثير للقلق، ومن المتوقع أن يزداد مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية بسبب تغير المناخ. ويوجد حوالي ٢ بليون شخص يعتمدون على مرافق رعاية صحية تفتقر إلى خدمات المياه. كما أن نقص المياه يعرض العاملين في مجال الصحة والمرضى لخطر أكبر

بالاصابة بعدوى كوفيد-١٩. وقالت المديرة التنفيذية لليونسف" ان ارسال العاملين في مجال الصحة والأفراد المحتاجين للعلاج إلى مرافق رعاية صحية تفتقر إلى المياه النظيفة والمراحيض الأمنة، يعرض حياتهم للخطر. وكان هذا الوضع خطيرا قبل كوفيد-١٩، ولكن بات من المستحيل تجاهل هذه التفاوتات. ويصل الوضع إلى أسوأ درجاته في البلدان ال ٤٧ الأقل نموا. وهذه الخدمات ضرورية بصفة خاصة للفئات السكانية المستضعفة، بما في ذلك الأمهات الحوامل والمواليد الجدد والأطفال.[٧]

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسرة التكلفة. وعلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وتحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث. ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير. والاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي. والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه. وتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، خلال التعاون العابر للحدود حسب الحاجة. وحماية واصلاح النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه والجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات. وتعزيز نطاق التعاون الدولي، ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

الهدف السابع: **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسرة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة**

يؤدي اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الاحفوري، وزيادة انبعاث الغازات الدفينة المرتبطة بذلك، إلى احداث تغيرات جذرية في نظامنا المناخي بشكل تظهر أثاره على كل القارات. وقد أسفرت الجهود الرامية إلى تشجيع الطاقة النظيفة عن توليد أكثر من ٢٠% من الطاقة العالمية من مصادر متجددة للطاقة اعتبارا من ٢٠١١، ومع ذلك لا

يزال واحد من بين خمسة أشخاص محرومين من الحصول على الكهرباء. ومع استمرار الارتفاع في الطلب على الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم. ويعتمد أكثر من ٤٠% من سكان العالم (٣مليار) على الوقود الملوث وغير الصحي للطهي. والطاقة هي المساهم الرئيس في تغير المناخ، فهي تنتج حوالي ٦٠% من الغازات الدفينة.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: فضمان حصول الجميع بتكلفة ميسرة على خدمات الطاقة النظيفة. وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة من مجموعة مصادر الطاقة العالمية. ومضاعفة المعدل العالمي للتحسين في كفاءة استخدام الطاقة. وتعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. وتوسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية.

الهدف الثامن: **تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع**

تشكل الطبقة الوسطى اليوم في البلدان النامية أكثر من ٣% من مجموع القوى العاملة. ومع ذلك، ورغم التعافي المستمر للاقتصاد العالمي، فيوجد تباطؤ في النمو واتساعا في أوجه عدم المساواة، وغياب فرص العمل الكافية لاستيعاب الزيادة المتنامية في القوة العاملة. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، زادت أعداد العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٥ عن ٢٠ مليون عبر العالم. وقد بلغت مشاركة المرأة في القوى العاملة ٤٨% مقارنة بنسبة ٧٥% للرجال عام ٢٠١٨.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة. وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم

الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار. وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج تدريجيا، حتى عام ٢٠٣٠. وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، وتكافؤ الأجر نظير العمل المتكافئ القيمة، واتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، وحماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل آمنة لجميع العمال.

الهدف التاسع: اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار

لا شك أن الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية والابتكارتمثل عوامل حاسمة الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية. وازدادت أهمية النقل الجماعي والاتصالات والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك نمو الصناعات الجديدة على نحو أكثر من أي وقت مضى، لأن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون اليوم في المدن. ولا يزال هناك أكثر من ٤ مليار شخص لا يستطيعون الوصول إلى الانترنت، ٩٠% منهم من العالم النامي. وتوظف قطاعات الطاقة المتجددة حاليا أكثر من ٢,٣ مليون شخص، يمكن أن يصل العدد إلى حوالي ٢٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٠. وتخضع ٣٠% من المنتجات الزراعية للمعالجة الصناعية في الدول النامية، مقارنة ب ٩٨% من الدول ذات الدخل المرتفع.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: تعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع. وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الصناعة من العمالة ومن الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا. وزيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع على الخدمات المالية وسلاسل القيمة والأسواق. وتحسين البنى

التحتية، وتحديث الصناعات من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا. وتعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، وتشجيع الابتكار، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير. وتيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان النامية. ودعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار، عن طريق كفالة وجود بيئة مواتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية. وتحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

لا شك أن هذا الهدف يمس كل أهداف التنمية المستدامة. وتشيرالأدلة بشكل موثق الى الارتفاع المتزايد في معدلات عدم المساواة في الدخل، حيث يكسب أغنى ١٠% من سكان العالم ما يصل إلى ٤٠%من اجمالي الدخل العالمي، بينما يكسب أفقر ١٠% ما بين ٢-٧% فقط. وتعزى هذه الخسارة في مؤشر التنمية البشرية إلى عدم المساواة في الدخل وفي مجال الصحة والتعليم. ويمثل عدم المساواة في الدخل مشكلة عالمية تتطلب حلولا عالمية.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل، ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ % من السكان. وتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، وضمان تكافؤ الفرص، والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية. وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا. وتحسين تنظيم ورصد الأسواق

والمؤسسات المالية العالمية، وضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية. وتنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وتشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها. وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣%، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥%.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يعيش اليوم أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، وبحلول عام ٢٠٥٠ سيرتفع هذا الرقم إلى ٦,٥ بليون فرد، أي حوالي ثلثي البشرية جمعاء. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون احداث تغيير كبير في طريقة بناء وادارة النظم الحضرية.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة الأماكن المأهولة بالسكان في جميع الدول، على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام. وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي. والحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلدان وغيرها. وتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها. ودعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة

الكوارث. ودعم أقل البلدان نموا من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامة

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تخفيض البصمة الايكولوجية على نحو عاجل، عن طريق تغيير الطرق التي يتم بها انتاج واستهلاك السلع والموارد. فالزراعة مثلا هي أكبر مستهلك للمياه في العالم. وتمثل استخدامات الري اليوم ما يقرب من ٧٠% من الاستخدام البشري للمياه العذبة. ويعتمد تحقيق هدف التنمية المستدامة هذا على: ادارة الموارد الطبيعية المشتركة، والطرق التي نتم بها التخلص من النفايات السامة والملوثات، والاعتماد بقدر مماثل من الأهمية على تشجيع الصناعات والأعمال التجارية والمستهلكين على تقليل النفايات واعادة تدويرها، ودعم البلدان النامية في التحرك نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي الدول المتقدمة النمو دور الريادة. وتحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية. وتخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد. وتحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة. والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها. وتعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية. وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة. ودعم الدول النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية، للمضي قدما نحو

تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة. ووضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية. على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للدول النامية.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره

لا توجد دولة في العالم لا تعاني بشكل مباشر من الأثار الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ. ولا يزال انبعاث غازات الاحتباس الحراري في ارتفاع. فهي اليوم أعلى بنسبة ٥٠% عن مستوياتها عام ١٩٩٠. وعلاوة على ذلك يسبب الاحترار العالمي تغييرات طويلة الامد في نظامنا المناخي. مما يهدد بعواقب لا رجعة فيها، اذا لم يتم اتخاذ ما يلزم من اجراءات التخفيف والتكيف. ويبلغ متوسط الخسائر السنوية الناجمة عن الزلازل وأمواج تسونامي والأعاصير المدارية والفيضانات، مئات المليارات من الدولارات، وهو ما يتطلب استثمارات قدرها ٦ مليار دولار سنويا في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان. وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. وتحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به. وتنفيذ ما تعهدت به الأطراف من الدول المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ، جعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل، عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن. وتعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفاعللة المتعلقة بتغير المناخ في أقل البلدان نموا.

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الأرض، وهي أساسية لبقاء الكوكب وتوفر وتمتص ٣٠% من ثاني أكسيد الكربون العالمي، في حين تفرز العوالق النباتية البحرية ٥٠% من الأكسجين اللازم للبقاء. كما تقوم المحيطات بتنظيم المناخ والحرارة. وتساهم في الاقتصاد العالمي بعدة أوجه هامة، مثل: ٩٠% من التجارة العالمية تنقل بحرا. وتنقل الكابلات البحرية ٩٥% من مجموع الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية. وتمد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية ٤,٣ ملايين شخص بأكثر من ١٥% من استهلاكهم السنوي من البروتين الحيواني. كما يستخرج أكثر من ٣٠% من انتاج النفط والغاز من البحار. وتمثل السياحة الساحلية أكبر حصة من السوق في الاقتصاد العالمي.[٨]

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة غايات لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة. وادارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها. وتقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات. وتنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم. وحفظ ١٠ % على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي. وحظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك. وزيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل الدول نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية. وزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية الدول النامية، وتوفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق. وتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

"يعنى مصطلح النظم الايكولوجية العناصر الحية التي تتفاعل مع بعضها البعض، ومع البيئات غير الحية المحيطة بها، وتوفر المنافع والخدمات للعالم". ويعتمد البشر على التنوع البيولوجي في حياتهم اليومية. ويمكن أن تنتج عن خسارة التنوع البيولوجي اثار مهمة ومباشرة على صحة الانسان، اذا أصبحت خدمات النظم الايكولوجية غير كافية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وللتغيرات الطارئة على خدمات النظم الايكولوجية تأثيرا غير مباشر في سبل العيش والدخل والهجرة المحلية، وقد تتسبب أحيانا في الصراع السياسي. ولا يزال الاستخدام غير المستدام للنظم الايكولوجية والاستغلال المفرط للتنوع البيولوجي يمثلان تهديدات رئيسة.[٩]

وبقدر اعتمادها على المحيطات، تعتمد الحياة البشرية كذلك على الأرض كمعيشة ولتوفير سبل كسب العيش. فالحياة النباتية على الأرض توفر ٨٠% من الغذاء البشري. كما يعتمد البشر على الزراعة كمورد اقتصادي هام، وكأحد أهم وسائل التنمية. كما توفر الغابات التي تغطي ٣٠% من سطح الأرض الموئل الطبيعي لملايين أنواع وسلالات النباتات والحيوانات، فضلا عن كونها مصادر هامة للهواء النقي والمياه، وما لها من دور حاسم في مكافحة تغير المناخ.

ويُقدر أن قرابة ٥٠ % من فرص العمل في جميع أنحاء العالم مرتبطة بالزراعة ومصائد الأسماك والغابات. وتعتمد ثلاثة أرباع المحاصيل الرئيسة الـ١١٥ الأهم في العالم على التلقيح الحيواني، كما أن أكثر من ٥٠% من جميع الأدوية تقوم على النباتات الطبية، بيد أن التنوع الحيواني والنباتي آخذ في التراجع بوتيرة سريعة في أعقاب إزالة الغابات وتفتيتها[١٠]. ولتحقيق هذا الهدف وضعت الأمم المتحدة عدة غايات بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها: ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم

الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية. وتعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زراعتها على الصعيد العالمي. ومكافحة التصحر، واصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات. وضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي. واتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي،. وتعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا. واتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها. وإدماج قواعد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر. وزيادة الموارد المالية زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، واستخدامها استخداماً مستداماً. وحشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات، وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة.

الهدف السادس عشر: التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة،لا يهمش فيها أحد،من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واتاحة امكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون السلام والاستقرار والحكم الفعال، القائم على سيادة القانون، ولكن عالم اليوم يتسم بالانقسامات على نحو متزايد. وبينما تتمتع مناطق في العالم بمستويات مستدامة من السلم والأمن والازدهار، تعاني مناطق أخرى دورات لا تنتهي من الصراع والعنف. فالمستويات المرتفعة من العنف المسلح وانعدام الأمن لها أثار مدمرة على تنمية البلدان، مما يؤثر في النمو الاقتصادي، وغالبا ما

يؤدي إلى مظالم طويلة الأمد يمكن أن تستمر لأجيال. كما أن العنف الجنسي والجريمة والاستغلال والتعذيب يتزايد وينتشر أيضا في حالات النزاع أو في غياب سيادة القانون. وهناك ما لا يقل عن ١٠ ملايين شخص دون جنسية. وتفتقر ٤٩ دولة لقوانين تحمي المرأة من العنف.

ولتحقيق هذا الهدف وضعت الأمم المتحدة عدة غايات بحلول عام ٢٠٣٠ ، أبرزها: منع جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان. وإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم. وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. والحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة. والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما. وإنشاء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. وتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية. وتوفير هوية قانونية للجميع. وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية. وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة بوسائل منها: التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة، وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة[١١]

لن يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا بالالتزام القوي بالشراكة والتعاون على المستوى الدولي. وعلى الرغم من زيادة المساعدا الانمائية المقدمة من البلدان المتقدمة بنسبة ٦٦% بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٤، فإن الأزمات الانسانية الناجمة عن الصراعات والكوارث الطبيعية لا تزال تتطلب التنمية والتجارة. وقد أشار مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية، ان تحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف يتطلب استثمارا سنويا يتراوح بين ٥ -٧ تريليون دولار أمريكي.

ولتحقيق هذا الهدف وضعت الأمم المتحدة عدة غايات بحلول عام ٢٠٣٠، أبرزها:

١-**الشؤون المالية:** تعزيز تعبئة الموارد المحلية. وقيام الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدات الإنمائية تنفيذاً كاملاً. وحشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل الدول النامية، وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها. واعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل الدول نمواً وتنفيذها.

٢- **وفي مجال التكنولوجيا:** تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز تبادل المعارف. وتعزيز تطوير تكنولوجيا سليمة بيئياً ،ونقلها وتعميمها ونشرها في الدول النامية بشروط مواتية. والتفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل الدول نمواً.

٣-**وفي مجال بناء القدرات:** تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في الدول النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف، من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة.

٤-**وفيما يتعلق بالتجارة:** تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية. وزيادة صادرات الدول النامية زيادةً كبيرةً.

٥-**أما المسائل العامة فتتضمن:**

ا- **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي.** وتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. واحترام السياسات والقيادة الخاصين بكل دولة، لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ب- شراكات أصحاب المصلحة المتعددين: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع

المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها.. وتشجيع وتعزيز: الشراكات العامة، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وشراكات المجتمع المدني الفاعلة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

ج-البيانات والرصد والمساءلة: تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت ومفصلة، بحلول عام ٢٠٢٠، ودعم بناء القدرات الإحصائية في الدول النامية.

ثانيا: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لجائحة كوفيد-١٩، وتأثيراتها السلبية والايجابية على أهداف التنمية

لما كان الفرد هو المحرك الأساسي في القدرة الاقتصادية رغم التقدم التكنولوجي، فان اصابة الفرد بكوفيد-١٩ تؤثر تأثيرا مباشرا في مجالات الأمن القومي كلها.[١٢] كما يؤثر التغير في المناخ وفيروس كورونا سلبا على الصحة، لسوء التغذية والاجهاد وسهولة التعرض للمرض وانتقاله، مما يهدد الأمن الانساني الذي يعد من الحاجات الأساسية للنفس، ومن البديهي أن الفئات السكانية الأكثر فقرا وضعفا ستتأثر في المقام الأول، لأن قدراتها أقل لمعالجة الأثار السلبية المطولة للتدابير الاحترازية.[١٣]

ولا شك أن "وباء كوفيد-١٩ وضع المتخصصين في العلوم الاجتماعية في مأزق، حيث دفعهم للتعامل مع ظواهر نفسية واجتماعية لم يسبق لهم التعامل معها فعليا. والذي جاء بظواهر متفردة ليس فقط بما فرضه من تباعد جسدي، وانما في تزامن هذا التباعد مع وجود مواقع التواصل الاجتماعي التي أسهمت من جهة في الحد من الشعور بالعزلة، ومن جهة أخرى عززت المشاعر السلبية الناجمة عن سيل من الشائعات والأخبار المغلوطة ورسائل الخوف حول الوباء. كما أن الأوبئة بطبيعتها أمراض جديدة لا تتوافر بشأنها معلومات، ولا توجد توقعات دقيقة وحاسمة حول كيفية انتشارها ومكافحتها، ولا يوجد علاج لها كلما كان الوباء خطيرا، بسبب سرعة انتشاره والأثار التي يتركها على المصابين به".[١٤]

أما عن أثر البعد السلوكي على انتشار الوباء أو الحد منه، فانه في حالة الأزمات تقل الفجوة بين الفرد والمجتمع، حيث يرتبط مصير الفرد بمصير المجتمع ككل، ويظهر نوع من الشعور الجمعي والتضامن بين أعضاء المجمتع الذي يعاني من تهديد واحد في نفس الوقت. وتعد الأوبئة من الخبرات الاجتماعية التي تترك تأثيرات طويلة المدى وتظل انعكاساتها لسنوات. وقد تساهم في تغيير الملامح الاجتماعية للدول. وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي عاملا مركبا أخر بين نشر الشائعات وتخفيف حدة التباعد الاجتماعي.[١٥]

تأثير كوفيد-١٩ على سبل تحقيق أهداف الأمم المتحدة التنموية

تسببت جائحة كوفيد-١٩ في خسائر بشرية فادحة من مصابين ووفيات، فقد بلغ عدد الاصابات عالميا حتى٢١مايو٢٠٢١، ١٦٥,٨٧٠,٧٧٩ اصابة، و ٣,٤٤٥,٣٢٥ حالة وفاة. وكان لها أثرا ملموسا في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع الأخذ في الاعتبار تأثيرها لم يكن متساويا بالنسبة لكل الدول. وفيما يلى عرض لتأثيرها على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

تأثيرجائحة كوفيد-١٩ على الهدف الأول: لا شك أن جائحة كوفيد-١٩ قد أثرت بشكل مباشر على الجهود الرامية للقضاء على الفقر. فبسبب التأثيرات الاقتصادية التي أحدثتها، وقعت الشرائح الضعيفة في المجتمع تحت براثن الفقر. وفي هذا السياق، تشير الدراسة التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، إلى زيادة معدل الفقر بين النساء بنسبة ٩,١ % قبل جائحة كوفيد-١٩. وأثرت الجائحة على معدل الفقر العالمي بشكل عام وبشكل أكبر على النساء.

تأثيرجائحة كوفيد-١٩ على الهدف الثاني: في ظل عدم احراز تقدم ملحوظ في مكافحة الجوع، تؤدي جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم مواطن الضعف وأوجه القصور في النظم الغذائية العالمية، بما يعني أيضا جميع الأنشطة والعمليات التي تؤثر على انتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها. ومن السابق لأوانه تقييم التأثير الكامل لعمليات

الاغلاق التام وسائر تدابير احتواء الفيروس. فان عدد كبير عانوا الجوع في عام ٢٠٢٠ ، نتيجة الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة. وتزيد هذه النكسة من الشكوك ازاء امكانية تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع. ولا يقتصر التغلب على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله، تأمين ما يكفي من الغذاء للبقاء على قيد الحياة ، وأن تكون الأغذية صحية أيضا. ولكن هذه الأغذية مكلفة، لا تستطيع أعداد كبيرة من الأسر تحمل تكلفتها.(١٦)

وفي ظل جائحة كورونا تزايدت مصادر تهديد الأمن الغذائي العالمي. ويمكن تحديد أهم مصادر تهديد الأمن الغذائي العالمي في ظل الجائحة، فيما يلي: تقييد الحركة واغلاق الطرق من وصول المزارعين إلى الأسواق لشراء المدخلات وبيع المنتجات. واستمرار حالة الفزع والذعر التي شهدتها أسواق المنتجات الغذائية. يضاف لذلك سلوك بعض الدول في سعيها لتحقيق أمنها الغذائي بعد انتشار جائحة كورونا. فقد قامت دول منتجة للغذاء بزيادة أسعار منتجاتها من السلع الغذائية، أو بزيادة الرسوم والضرائب على صادراتها من السلع الغذائية، أو تحديد كميات صادراتها من السلع الغذائية أو منع وحظر تصديرها.(١٧)

وطبقا لتقريردولي، أنه يوجد اهدار ١٤% تقريبا من الأغذية في العالم سنويا قبل وصوله إلى الأسواق. ويعد تعزيز نظم انتاج الأغذية وتوزيعها أمر أساسي لمكافحة الجوع، وهو ينطوي على المساعدة في التصدي للأمراض التي ظهرت لدى البشر أو الحيوانات أو النباتات أو البيئة. وتؤدي منظمة الأغذية والزراعة دورا في تقييم ومواجهة أثاره المحتملة على حياة الناس وسبل عيشهم، وتجارة الغذاء العالمية والأسواق وسلاسل امداد الغذاء والثروة الحيوانية. كما تقوم المنظمة ايضا بفهم وتخفيف أثر الوباء على الأغذية والزراعة، وحماية الأمن الغذائي وسبل عيش الفئات الأكثر ضعفا، وضمان نهج موحد للصحة الواحدة.(١٨)

تأثيرجائحة كوفيد-١٩ على الهدف الثالث: يعد هذا الهدف أكثر الأهداف السبعة عشر له علاقة مباشرة بجائحة كوفيد-١٩ ، والتي أظهرت أن أنظمة الرعاية الصحية في دولة ما، يمكن في أسوأ الأحوال أن يكون لها تبعاتها على أنظمة الرعاية الصحية في الدول الأخرى. بالاضافة إلى ذلك،سلط كوفيد-١٩ الضوء على المخاطر التي يتعرض لها العاملون في المجال الصحي وأطقم التمريض، بإعتبارهم المرتكزات الأساسية للخدمات الصحية في جميع أنحاء العالم. وقد أبرزت الأزمة أهمية النظام الصحي في الدولة، وتحديدا حالة المستشفيات، ومعامل التحاليل، وكفاءة الأطقم الصحية، وتوافر الاحتياطي الاستراتيجي من الأدوية والأجهزة واللقاحات، وزيادة الانفاق على التخصصات الطبية المرتبطة بالتعامل مع الوباء، ونشر المعلومات الطبية المرتبطة بالوباء بين عموم الناس.(١٩)

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف الرابع: طال تأثير جائحة كورونا النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى اغلاق المدارس والجامعات على نطاق واسع. ووفقا لبيانات اليونسكو في مارس ٢٠٢٠ فان هذا الاغلاق ترك واحدا من خمسة طلاب خارج المدرسة على مستوى العالم. وقد تشير الأدلة الأولية إلى أن الأطفال أقل عرضة للاصابة بالفيروس، إلآ أنهم قادرون على نشر الفيروس، لذا يعد إغلاق المدارس بصفة عامة وسيلة فعالة لتقليل انتشار المرض.(٢٠)

وقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ أفي كبر انقطاع في معظم مؤسسات التعليم في التاريخ. وهو ما تضرر منه نحو ١,٦ بليون من طالب في أكثر من ١٩٠ دولة في جميع القارات. وأثرت عمليات اغلاق المدارس وغيرها من أماكن التعليم على ٩٤% من الطلاب في العالم، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى ٩٩% في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وثمة خوف من أن تمتد الخسائر في التعليم إلى ما يتجاوز هذا الجيل، ويمحو عقود من التقدم في مجالات مثل دعم فرص الفتيات في الالتحاق بالتعليم. ويؤدي اغلاق مؤسسات التعليم إلى عرقلة تقديم خدمات أساسية

للاطفال وللمجتمعات المحلية، ويؤثر على قدرة الكثير من أولياء الأمور على العمل، ويزيد من مخاطر العنف ضد الفتيات. ومع زيادة الضغوط المالية، وتعرض المساعدة الانمائية للضغوط، يمكن أن يواجه تمويل التعليم تحديات كبرى تؤدي إلى تفاقم الفجوات الهائلة في النمو المرصود للتعليم قبل جائحة كورونا.(٢١)

وأحصت اليونسكو أن أكثر من ١,٥ مليار طالب في ١٦٥ دولة اضطروا للانقطاع عن الذهاب للمدارس والجامعات جراء جائحة كورونا، وأجبرت الجائحة الهيئات الأكاديمية حول العالم على اكتشاف أنماط جديدة للتعلم والتعليم،ومنها التعليم الالكتروني والتعليم من بعد. وتعتبر هذه التجربة بمثابة تحدي للطلاب والمعلمين. ومن المرجح أن يكون تأثير تفشي كوفيد-١٩ على التعليم أكثر تدميرا في البلدان التي فيها انخفاض نتاج التعليم وارتفاع معدلات التسرب من التعليم، وضعف قدرتهاعلى الصمود في وجه الصدمات.(٢٢) وجاء ذلك في وقت فيه معاناة من أزمة تعليمية. فهناك الكثير من الطلاب في المدارس لكنهم لا يتلقون فيها المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية. وتظهر مؤشرات البنك الدولي عن فقر العالم؛ أن نسبة الطلاب الذين لا يستطيعون القراءة أو الفهم في سن العاشرة قد بلغت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قبل تفشي الفيروس ٥٣%، واذا لم يتم التصرف، فقد تفضي هذه الجائحة إلى ازدياد النتيجة سوءا.(٢٣)

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف الخامس: يتفاقم العنف المنزلي على الصعيد العالمي بسبب الحظر المنزلي. كما أن أعباء إعالة أفراد الأسر الذين فقدوا وظائفهم يثقل كاهل النساء. وفي ظل انتشار كوفيد-١٩ ، يزيد خطر تعرض المرأة للعدوى، حيث تزيد نسبة المرأة في التمريض والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. وفي ظل القيود المفروضة على التنقل، يكون تلبية احتياجات المرأة أثناء الحمل والولادة أمر صعب. وتتولى النساء والفتيات توفير الخدمات اللازمة للصحة الجسدية والذهنية لمن يقومون على رعايتهم من أفراد الأسرة. وتعمل نسبة كبيرة من النساء في القطاع غير

النظامي، ولا شك أن هذا القطاع شهد تضررا كبيرا بسبب الجائحة، مما يفقدهن وظائفهن. وقد يتعذر على الاناث امكانية الحصول على الحاسوب نظرا لارتفاع ثمنه وخضوعها لمعايير تمييزية.مما يُخشى معه صعوبة الحصول على المعلومات.[٢٤]

تأثيرجائحة كوفيد-١٩ على الهدف السادس: نبهت جائحة كوفيد-١٩ العالم بأسره إلى أن ضمان حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، أساس لحماية صحة الانسان ورفاهيته. فمن المسلم به في جميع أنحاء العالم، أن غسل اليدين بالماء والصابون أفضل وسيلة للوقاية من فيروس كورونا. غير أن اتباع هذه الممارسة البسيطة في الظاهر والتي تعتبر مبدأ بديهيا من مبادئ النظافة الصحية أمر معقد للغاية،خاصة في المناطق الشحيحة بالمياه، وما يتطلبه ذلك من ارتفاع مستويات الانفاق للحصول على المياه النظيفة، مما يجعل السكان في هذه المناطق أكثر عرضة للاصابة بفيروس كورونا المستجد، بسبب افتقارهم إلى المرافق اللازمة لغسل اليدين وما يكفى من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.[٢٥]

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف السابع: لأهمية الطاقة المتجددة، قال عنها"فرانشيسكو لاكاميرا"المديرالعام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة " أنها هي مفتاح تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، وبناء اقتصاديات تتسم بالصلابة والانصاف، ولا سيما في عالم ما بعد كورونا. والحاجة الأن أكثر الحاحا من أي وقت مضى لتعاون دولي قوي، لسد فجوة الحصول على الطاقة، وجعل الطاقة المستدامة في صميم برامج التحفيز الاقتصادية وتدابير التعافي. والوكالة الدولية للطاقة ملتزمة بتكثيف الجهود مع أعضائها وشركائها في العالم لتوصيل الاستثمارات وتوجيه التدخلات على صعيد السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة للبشر". وقال "ريكاردو بولتي" المدير التنفيذي للبنية التحتية في أفريقيا في البنك الدولي" يشكل الحصول على طاقة منتظمة الامدادات شريان الحياة، لاسيما في سياق أزمة كورونا،

انها ضرورية لا للوقاية من الجائحة والتصدي لها فحسب،وانما أيضا لتسريع وتيرة التعافي واعادة البناء على نحو أفضل عن طريق توفير مستقبل أكثر استدامة".[٢٦]

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف الثامن: حذرت منظمة العمل الدولية من أن الضغط العالمي على الأجور بسبب فيروس كورونا لن يتوقف إلى أن يصل اللقاح. وأصدرت المنظمة تقريرا رئيسا يوضح كيف أدت الجائحة إلى إبطاء أو عكس اتجاه ارتفاع الأجور في جميع أنحاء العالم، مما أثر على النساء العاملات وأصحاب الأجور المنخفضة. وقال مدير المنظمة، ستكون العواقب طويلة الأمد، وسيكون هناك قدر كبير من الاضطراب وحالة من عدم اليقين. وعلينا أن نواجه الواقع مع استمرار انخفاض دعم الأجور والتدخلات الحكومية، ومن المستحيل أن نواجه تخفيضا مستمرا في الأجور.[٢٧]

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف التاسع: تلقي جائحة كوفيد-١٩ بضغط هائل على الارتفاع طويل الأمد في الابتكار العالمي، ومن المرجح أن يعرقل ذلك بعض الأنشطة الابتكارية. وأحد الأسئلة الرئيسة هو كيف: ستؤثر التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد-١٩ على الشركات الناشئة، ورأس المال الاستثماري، والمصادر التقليدية الأخرى لتمويل الابتكار. وتضع حكومات كثيرة حزم إغاثة في حالات الطوارئ لتخفيف أثر الاغلاق، ومواجهة الركود الذي يلوح في الأفق.[٢٨] وعلى الرغم من الأثار السلبية لجائحة كورونا، إلا أنه يمكن تلمس بعض اثارها الايجابية على أهداف التنمية المستدامة. فقد تحول فيروس كورونا المستجد إلى حافز للبحث العلمي والتكنولوجي والتعاون الدولي، الذي سوف يفيد العالم. فكان أحد أهم ملامح جائحة كورونا هو التفاعل بين العلم والسياسة، حيث تمت الاستعانة بالعلماء في تقديم النصيحة الطبية للمواطنين والاجراءات المتعلقة بالاغلاق والقيود على الحركة والعودة للحياة الطبيعية. وقد ساد قدر من التوافق بين العلماء والساسة في معظم دول العالم.[٢٩]

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف العاشر: أعلنت الأمم المتحدة في تقرير لها أن فيروس كورونا أثر على التقدم المحدود الذي أحرز في العقود الماضية في مجال المساواة بين الجنسين، مشيرا إلى أن هذه الجهود تواجه خطر التراجع في ظل انتشار الجائحة حول العالم. وكان عام ٢٠٢٠ من المفترض أن يكون رائدا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. إلا أن الفيروس المنتشر في أنحاء العالم طال التقدم الذي أُحرز، وساهم في تعميق أوجه عدم المساواة، كاشفا عن نقاط ضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية. وان أثار التفشي تفاقمت بالنسبة للنساء والفتيات بالتحديد، لأسباب مثل تقاضي النساء دخلا أقل في غالب الأحيان، أو عملهن بوظائف غيرأمنة تدفعهن للعيش على خط الفقر. كما أشار التقرير إلى ارتفاع نسب العنف المنزلي بشكل كبير مع انتشار الفروس، والقيود المفروضة على الحركة في العديد من دول العالم.[٣٠]

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف الحادي عشر: يواجه السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة خطرا أكبر للتعرض لفيروس كورونا بسبب الكثافة السكانية العالية، وسوء ظروف الصرف الصحي وصعوبة توفر المياه النظيفة.

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف الثاني عشر: تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن انتشار وباء فيروس كورونا ينطوي على صدمات في العرض والطلب، فقد أدى اضطراب نشاط الأعمال إلى انخفاض الانتاج، مما أسفر عن صدمات العرض. وكذلك أدى احجام المستهلكين ومؤسسات الأعمال عن الانفاق إلى انخفاض الطلب. وتتوقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن يعاني الاقتصاد العالمي أعواما. وواجهت اقتصاديات العالم عدة تحديات.من أبرزها:

١-ركود عالمي : سيؤدي تأثير فيروس كورونا إلى ركود في بعض الدول وسينخفض النمو السنوي العالمي إلى أقل من ٢,٥%. وإلى أضرار بالبلدان المصدرة للنفط. كما

أدت الارتفاعات الحادة في درجة العزوف عالميا عن المخاطر، وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة، إلى تراجع تدفقات استثمارات الحافظة إلى المنطقة.

٢- سلاسل امداد عالمية هشة، هناك ثلاث سلاسل إمداد لا غنى عنها: الغذاء ، الأدوية، والطاقة. وتواجه سلسلة الامداد العالمية لجميع الصناعات العالمية ضغوطا كبرى بسبب فيروس كورونا.

٣- تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر، ستمتد الأضرار الناتجة عن فيروس كورونا لتحدث تراجعا بنسبة ٣٥% في الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

٤- عجز موازين التجارة العالمية.

٥- توقف السياحة كصناعة عالمية، بسبب قرارات العديد من الدول بتعليق حركة الطيران نهائيا، فضلا عن شلل بجميع الوجهات السياحية على مستوى العالم.

٦- تراجع الأسواق المالية: تراجعت الأسواق المالية المحلية والعالمية. ثم تحسنت بعد ذلك بسبب السياسات العالمية المحفزة لمواجهة أثار الجائحة، وكذلك البرامج التحفيزية التي أطلقتها الحكومات.

٧- تفاقم الديون العالمية.[٣١] ومما يزيد من الصعوبات أمام الاقتصاديات النامية، تراجع غير مسبوق في مساعدات الدول المانحة لها، نظرا لما يعترض موازناتها من تحديات، وانكماش اقتصادياتها عام ٢٠٢٠ .

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف الثالث عشر: مع انتشار جائحة كوفيد-١٩ ، واضطرار المصانع حول العالم إلى الاغلاق أو خفض ساعات العمل، وتوقف حركة السفر، وقلة حركة المواصلات، والعزل المنزلي، تغيرت أمور كثيرة على الصعيد البيئي وهي: انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين. وهو أحد الملوثات الكبيرة للهواء. وتراجع انبعاث أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون. والتئام ثقب الأوزون. حيث يربط بعض الباحثين بين انخفاض معدلات تلوث الهواء عقب جائحة كورونا وهذا الالتئام. وانخفاض الملوثات بسبب كورونا والتحسن الصحي، وتلوث الهواء، حيث

أثبتت دراسة أمريكية أن هناك صلة واضحة بين التعرض على المدى الطويل للتلوث ومعدلات وفاة كوفيد-١٩ .[٣٢]

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف الخامس عشر: حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة قضية الأمراض الحيوانية المنشأ بحسبانها قضية ناشئة رئيسة ذات أهمية عالمية. ويؤكد التقرير العلاقة الحاسمة بين البيئة والصحة، وان ٧٥% من جميع الأمراض المعدية في البشر هي أمراض حيوانية المنشأ، و ينشأ العديد منها في الحياة البرية. ومن المتغيرات المؤثرة في حركة الأمراض من مضيفات الحيوانات إلى المضيفات البشرية؛ التغيرات في البيئة، نتيجة للأنشطة البشرية، بدءا من تغير استخدام الأراضي إلى تغير المناخ إلى التعدي على النظم البيئية الطبيعية، من خلال استغلال الموارد. والنشاط الزراعي الذي يوفر فرصا لمسببات الأمراض التي تنتشر من الحيوانات البرية إلى البشر، خاصة عندما تفقد مقاومة الأمراض الطبيعية التي قد تنتج عن التنوع البيولوجي.[٣٣]

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف السادس عشر: تعد مناطق النزاع أكثر مناطق العالم تأثرا بجائحة كورونا، لما يعانيه شعوبها من ضعف الامكانات في كل المجالات الطبية والاجتماعية والاقتصادية من قبل ظهور الجائحة، وبعد ظهور الجائحة، تعاني هذه المناطق من عدم وجود وسائل الحماية من الفيروس واللقاحات المتاحة لها، أوالمستشفيات التي يتلقى فيها المرضى العلاج من هذا الفيروس. بالاضافة إلى صعوبة وصول المساعدات الطبية لهذه المناطق بسبب الحروب والنزاعات الموجودة بها.[٣٤]

تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الهدف السابع عشر: على الرغم من أن أزمة كورونا أحدثت رد فعل قوي ضد العولمة، واغلاق المجالات الجوية لكل دولة، وايقاف الرحلات السياحية، خوفا من انتقال العدوى ، إلا أنها اكدت على ضرورة اعطاء التعاون الدولي أهمية قصوى لتبادل الخبرات في مجال مكافحة الأمراض والفيروسات، وما يستجد من وسائل المكافحة.[٣٥]

ثالثا: مساعي المؤسسات الدولية والفاعلين الدوليين لمواجهة أزمة جائحة كوفيد-١٩

وصف الكثيرون المواجهة مع فيروس كورونا بأنها حالة حرب وهو توصيف دقيق، ولكنها حرب بدون أعداء ظاهرين، وضد غزو خفي وغير مرئي. ورغم ضآلة حجم هذا العدو، فانه استطاع أن يغير وجه العالم في عدة شهور، وأن يمثل خطرا مباشرا على الصحة العامة، وخطرا على الجيوش والوحدات العسكرية التي تتطلب طبيعة عملها الاحتكاك المباشر بين الأفراد. وهذا العدو موجود في كل مكان ولا تتحقق هزيمته إلا بتعاون كل الدول. ولما كان المرض يمثل خطرا عالميا يتعدى حدود الدول، فان هزيمته تتطلب تعاونا دوليا.[٣٦] فقد أكدت أزمة كوفيد-١٩ على ايلاء أهمية كبيرة للتعاون الدولي لتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفيروسات والأمراض، وما يستجد من اللقاحات ووسائل المكافحة. لذا هبت مختلف المؤسسات الدولية، للتعامل مع الأزمة ، كل في مجاله.

ويلقي الخبراء الضوء على عدد من التحديات التي ما تزال تقف حجر عثرة في طريق جهود مكافحة انعدام الأمن الغذائي، وعلى رأسها نقص تمويل البرامج المعنية بالغذاء، نظرا لتراجع الدول المانحة عما كانت تقدمه في أوقات سابقة، لذا طالب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في ديسمبر ٢٠٢٠، بضرورة توفير ٤,٩ مليار دولارخلال الأشهر الستة التالية، لضمان تقديم المساعدة ل ٨٣ دولة. وكذلك ناشد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية"تيدروس أدهانوم جبيبريسوس" بتخصيص نحو ٤.٣ مليار دولار بشكل عاجل للبرنامج العالمي لتوزيع اللقاحات، لمساعدة الدول الفقيرة في التعافي من الوباء وتداعياته.[٣٧]

وبصفتها مسئولة عن الصحة عالميا، لعبت منظمة الصحة العالمية دورا ملموسا في التصدي لجائحة كوفيد-١٩ ، فأصدرت خطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية التي تحدد الاجراءات الرئيسة التي يتعين على الدول اتخاذها والموارد اللازمة لتنفيذها.

وتعمل المكاتب الاقليمية الستة التابعة للمنظمة، بالاضافة إلى ١٥٠ مكتبا في مختلف الدول، مع الحكومات حول العالم لتجهيز أنظمتها الصحية لمجابهة أضرار كوفيد-١٩ . والاستجابة بشكل فاعل عند وصول الحالات وبدء تصاعدها. وبالتعاون مع الشركاء، أنشأت المنظمة صندوق الاستجابة للتضامن من أجل مكافحة فيروس كورونا، لضمان حصول المرضى على الرعاية التي يحتاجوها، وحصول العاملين على الخطوط الأمامية على الامدادات والمعلومات الأساسية، والاسراع بالبحث وتطوير لقاح وعلاجات لجميع من يحتاجون اليه.[٣٨]

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على تخفيف أثر الوباء على الأغذية والزراعة، وعلى حماية الأمن الغذائي وسبل عيش الفئات الأكثر ضعفا، وفهم أصل الفيروس، وتعمل عن كثب مع منظة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية لصحة الحيوان، وتسخر شبكات واسعة النطاق للدفع بالمزيد من البحوث.[٣٩] وأشار المدير المنتدب لشئون العمليات بالبنك الدولي" اكسيل فان تروتسنبر" إلى أن كوفيد-١٩ تسبب في خسائر بشرية ضخمة من مصابين ووفيات. وهناك أربع أولويات للتحرك السريع والواسع الذي تقوم به مجموعة البنك الدولي وهي: إنقاذ الأرواح التي تهددها الجائحة، وحماية الفئات الفقيرة والأشد احتياجا، والمساعدة في انقاذ الوظائف والشركات، والعمل على بناء تعاف أكثر قدرة على الصمود [٤٠]

ومن جهتها، عقدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، اجتماع مائدة مستديرة في ١٦ و١٧ نوفمبر ٢٠٢٠، ضم ممثلين من: المدن والمناطق الرائدة، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدولية، من أجل:

١-إعادة التأكيد على الصلة الوثيقة بين أهمية أهداف التنمية المستدامة، في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-١٩، استنادا لأراء القادة السياسيين، وكبار الخبراء الدوليين.

٢- كيف يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تساعد المدن والمناطق على تشكيل وتنفيذ استراتيجيات للتعافي من جائحة كوفيد-١٩ عن طريق مشاركة الخبرات وابراز التجارب الناجحة، لتسريع التقدم خلال عقود البرنامج.

٣- اطلاق عدد من تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الميدان الاقتصادي للبرنامج، ورسم الطريق للأمام لتنفيذ التوصيات على أرض الواقع.

٤- تنسيق أطر قياس أهداف التنمية المستدامة للمدن والمناطق، بناء مؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لقياس ما حققته أكثر من ٦٠٠ اقليم، و٦٠٠ مدينة من أهداف التنمية المستدامة. وفي المبادرة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٩، نادى بتعجيل الحلول للتنمية المستدامة، خلال حشد جميع قطاعات المجتمع لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠. وقد ركزت المبادرة على ثلاثة مجالات رئيسة: الاجراءات المحلية والعالمية، وكذلك الاجراءات التي يتخذها الأفراد والمدن. وطبقا لتقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، انه لن يتم تحقيق١٠٠ هدف على الأقل من ١٦٩ هدفا من أهداف التنمية المستدامة دون مشاركة الجهات المحلية والحكومات الاقليمية. ومع ذلك فان ٧٠% من المدن على الأقل لم تحقق إلا ١٥ هدفا من ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة. كما أن ٨٠% على الأقل من المناطق لم تتمكن من تحقيق أيا من الأهداف السبعة عشر. (٤١)

وقد أعلن صندوق النقد الدولي عن توفير حزمة قروض عاجلة بقيمة ٥٠ مليار دولار للاقتصاديات الهشة لمواجهة تبعات الأزمة. كما أعلن البنك الدولي بدوره عن توفير تمويل بقيمة ١٤ مليار دولار للاقتصاديات والشركات المتأزمة نتيجة الوباء.

كما عقد البنك الدولي في سبتمبر ٢٠٢٠، مجموعة جلسات لتبادل أفكار مع الوحدات الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وممثلين حكوميين من أنحاء العالم، للتعرف على كيفية تأثير جائحة فيروس كورونا على برامجهم للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تقديم دعم استباقي للبلدان وهي تضع استراتيجيات لادارة

الأزمات والتعافي من أثارها، لدعم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعثرة، والحيلولة دون تعثرها والتخفيف والحد من ذلك. ويعمل المرفق العالمي للبنية التحتية، عبر شركائه من بنوك التنمية متعددة الأطراف، على تقديم المساعدة.(٤٢)

ومن جهتها أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) ووكالات الأمم المتحدة الشريكة، مقترحات على مستوى السياسات، والهدف منها وضع استجابة اقليمية عاجلة، وبرامج متسقة على المديين القريب والبعيد، في اطار استجابة اقليمية عاجلة تضمن التخفيف من أثار جائحة كوفيد-١٩ على المرأة.(٤٣)

وبسبب تأثير إغلاق المدارس على الطلاب في جميع أنحاء العالم فيما يقارب ٦٠%، وقيام دول أخرى باغلاق المدارس في بعض المناطق منها. مما أثر في تعلم ملايين الدارسين. لذا تعمل اليونسكو على تقديم الدعم للبلدان من أجل التخفيف من التأثير الفوري لاغلاق المدارس ، وتسعى إلى تيسير استمرارية التعليم للجميع.(٤٤) كما وضعت منظمة اليونسكو مجموعة من البرامج التي تساعد على التعلم من بعد، ومنها تطبيق يعتمد على تصميم المقررات والمهمات والاختبارات وتصحيحها الكترونيا. والتواصل مع الطلاب من خلال بيئة افتراضية. وتطبيقات يتم تحميلها عن طريق الهواتف الذكية، وغير ذلك من البرامج.(٤٥)

وقال الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيوجوتيريش" ان الأزمة الحالية جرس انذار غير مسبوق، ونحن بحاجة إلى تحويل التعافي إلى فرصة حقيقية لعمل الأشياء بالشكل الصحيح للمستقبل. واقترح الأمين العام ستة اجراءات متعلقة بالمناخ لتشكيل الانتعاش:

١-توفير المبالغ الضخمة التي سيتم انفاقها على التعافي من فيروس كورونا على وظائف وشركات جديدة من خلال تحول نظيف وصديق للبيئة.

٢-عندما تستخدم أموال دافعي الضرائب لانقاذ الشركات، يجب أن تكون مرتبطة بتحقيق وظائف خضراء ونمو مستدام.

٣-يجب أن تؤدي قوة النيران المالية إلى التحول من الاقتصاد الرمادي إلى الاقتصاد الأخضر.

٤-استخدام الأموال العامة للاستثمار في المستقبل والتدفق إلى القطاعات والمشاريع المستدامة التي تساعد البيئة والمناخ.

٥-دمج مخاطر المناخ والفرص في النظام المالي، وكذلك في جميع جوانب صنع السياسات العامة والبنية التحتية. ٦-الجميع بحاجة إلى العمل معا كمجتمع دولي.(٤٦)

أما المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية "فرانسيس غري" فأكد على أن الانتشار السريع والعالمي لفيروس كورونا، يتطلب أفكارا جديدة لضمان انتصار مشترك على هذا التحدي العالمي الكبير. وعلى الرغم من الأثار البشرية والاقتصادية المباشرة لجائحة كوفيد-١٩، ينبغي على الحكومات أن تضمن أن حزم الاغاثة موجهة نحو المستقبل. وأنها تدعم الأفراد والمعاهد البحثية والشركات وغيرها من الجهات ذات الأفكار الابتكارية والتعاونية الجديدة، الخاصة بمرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا، فالابتكارات تعني الحلول.(٤٧)

ويتضح من الطرح السابق أن ما حدث كان أزمة صحية كبرى، ألمت بالعالم كله، لم تستثن دولة ولم تستبعد أمة، ولم يكن هناك فارق بين دولة متقدمة وأخرى نامية، وتساوى الأغنياء والفقراء، والواقعون في اليمين المحافظ واليسار التقدمي. وبقدر ما كان عام ٢٠٢٠ كفاحا ضد وباء كورونا، فإن الجائحة صارت في حد ذاتها اختبارا للنظم السياسية. فالأزمة كانت مركبة: فهي صحية؛ تهدد حياة الانسان، وهي اقتصادية؛ لأن جزءا من علاجها سحب بعض الجماهير من دوائر العمل والانتاج، وغلق وعزل مناطق ووسائل مواصلات. وهي اجتماعية؛ لأنها أثرت على قطاعات واسعة من المواطنين انخفض دخلها أو انعدم، وفقدان أرواح أعزاء. والأزمة كائن غامض؛ فلا يزال علماء الكون يبحثون عن كنه الفيروس الغامض، وكيف يمكن التوصل إلى اللقاح والعلاج اللازم، وعملت الشركات والحكومات والمختبرات الأكاديمية على تسريع

جهودها لإنتاج جرعات كافيةلمليارات البشر.[٤٨] وقد أظهر انتشار جائحة كوفيد-١٩ ضعف البنى الصحية في كثير من دول العالم، وعلى رأسها الدول المتقدمة، وأن انتشار الوباء قد يستمر لفترة غير معروف مداها. وبسبب سهولة انتقال العدوى من دولة إلى أخرى. سيظل التخوف من انتشار أوبئة جديدة قائما في أي وقت وفي أي دولة. ولذا فإن التعاون الدولي يعد مطلبا أاسيا الأن أكثر من أي وقت مضى.

وطبقا لتقريرمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونتكاد)، فإن أزمة جائحة فيروس كورونا تجعل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعيدة المنال وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا كانت تحقق نموا متواضعا في الحصة السوقية، إلا أنه من المحتمل أن يكون فيروس كورونا قد دفع الهدف بعيدا عن مساره الحقيقي.[٤٩]

وامام تهديد الجنس البشري بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد عالميا، لم يعد التسابق على الذكاء الاصطناعي والسيطرة على النفط والغاز والتصارع بين القوى الكبرى على فرض النفوذ على الأرض والسيطرة على النفط والغاز، وتضاد المصالح الاقتصادية، يساوي شيئا. فلا شك أن عالم اليوم سيخرج من هذا التهديد أكثر مراعاة للأمن الانساني الذي أصبح مرتبطا بالأمن القومي.[٥٠] ويتطلب الاجتياح الواسع للفيروس تضافر الجهودا من مختلف دول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية للسيطرة عليه وتبادل الخبرات في مراحل التفشى الثلاث: التأهب، والتكيف، والتعافي، لتسهيل عملية التكيف بمجرد حدوث الأزمة، والتقليل من تأثيراتها السلبية. وما يجب تعلمه من أزمة فيروس كورونا المستجد، هو أن التأهب أمر حاسم، على الرغم من وجود سيناريوهات مختلفة يفترض العديد منها أن انتشار فيروس كورونا سيحدث على شكل موجات، مما يعني أن عملية التصدي له يجب أن تكون دورية. وهذا من شأنه أن يسهل عملية التكيف بمجرد حدوث الأزمة والتقليل من تأثيراتها السلبية إلى أدنى حد ممكن.[٥١]

وبعدما تسببت جائحة كوفيد-١٩ في معاناة البشرية، حيث عصفت باقتصاديات العالم، وحصدت أرواح ملايين البشر، وتسببت في اصابة الملايين. فلم تكن مجرد أزمة

صحية، ولكنها ستكون أزمة اقتصادية واجتماعية لسنوات قادمة. وهذا هو الوقت للتغيير لتحقيق تنمية مستدامة أكثر، سواء للبشر أو لكوكب الآرض. ولذا فان التعاون الدولي يعد مطلبا أساسيا الأن أكثر من أي وقت مضى، ويتطلب الصمود في عالم بدلته الجائحة، فتحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم شراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء من ناحية، ومن ناحية أخرى، التعاون المشترك على مستوى العالم.

لا شك أن العالم يتعامل مع أزمة ذات أبعاد هائلة، جعلت الباحثين يتساءلون عما اذا كانت أهداف التنمية المستدامة مناسبة لعصر ما بعد الجائحة. وأنه من الضروري عدم فصل الاستجابة للوباء عن أهداف التنمية المستدامة، والدعوة إلى التركيز على القرارات الصحية المستدامة. مما يعني أن القرارات التي يتم اتخاذها في الوقت الحاضر يجب ألا تضر بالاحتياجات المستقبلية، سواء كانت محلية أو عالمية. ويتطلب اتخاذ مثل هذه القرارات التكيف مع السياق الحالي، وتوقع التأثير المستقبلي. مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب موازنة ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة. علاوةعلى ذلك تتطلب التنمية المستدامة الموازنة بين احتياجاتنا وقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وتظهر جائحة كوفيد-١٩ أيضا ان التنمية المستدامة تتجاوز الاستراتيجيات الوطنية. وتكشف هذه الأزمة العالمية، ان احتياجات المجتمع يمكن أن تكون فورية على عكس افق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. والعمل على أن تكون استراتيجيات الطوارئ متسقة مع أهداف مثل التغطية الصحية الشاملة، التي قد تقلل من مخاطر الأوبئة في المستقبل.[٥٢]

في أزمة جائحةكوفيد-١٩ ، بدا الأمر الأكثر إلحاحا لدى الأفراد والمجتمعات والدول، هو استجلاء التوقعات المستقبلية لانتشار الوباء. لذا سعى العلماء من مختلف أنحاء العالم لبناء نماذج تنبؤ عديدة لمعرفة ما قد يحدث غدا، وكيف يتم التعامل معه، والحد

من أثاره؟. لكن هذا الأمر وجه الأنظار في المجالات البحثية والسياسية إلى ما قد يحمله المستقبل من أفكار واتجاهات وتفاعلات جديدة، بعد أزمة كورونا قد تعيد تشكيل عالمنا الراهن. فالأزمة الوبائية تجاوزت طابعها الصحي المتعولم لتمثل نقطة تحول كبرى قد لا تسهم، فحسب، في تغيير نظرة الأفراد لأنفسهم وللأخرين، وإنما لمفردات النظام العالمي، بما يحويه من قيم وهياكل وتفاعلات وتوازنات قوى، حيث إن ثمة اتفاقا على أن عالم ما بعد كورونا لن يكون كما قبله. ولكن بدت هنالك اختلافا بين الخبراء والمفكرين حول حجم ذلك التغيير المتوقع، وطبيعته، ومدته الزمنية، وتأثيراته.[٥٣]

ولا شك أن الجائحة أتت بعوامل كاشفة لقدرات المجتمعات ونظمها ومؤسساتها في التعامل معها والتصدي لتدعياتها. كما جاءت معجلة لتغيرات ظهرت بوادرها قبلها من حيث صعودها، وقيامها، مثل دور أنشطة تكنولوجيا المعلومات، أو انحسارها مثل المشروعات التي لا قبل لها بالمنافسة في العصر الرقمي. والجائحة وما صاحبها أيضا من أثار منشآة لأوضاع اقتصادية، وترتيبات اجتماعية وسياسية جديدة، تشكل في ظل عالم شديد التغيراتجاهات عامة طويلة المدى.[٥٤] وهنا يبرز السؤال، هل مستقبل البشرية ومستقبل كوكب الأرض ملك أيدينا؟.

قائمة الهوامش:

١. الأمم المتحدة – الجمعية للأمم المتحدة – الدورة السبعون، قرار الجمعية العامة في ٢٥ سبتمبشر ٢٠١٥تحويل عالمنا. خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ares70d1_ar.pdf

٢. د.خالد حنفي، جدوى المستقبليات ما بعد أزمة كورونا،السياسة الدولية(اتجاهات نظرية)، العدد ٢٢١ ،يوليو ٢٠٢٠ ،ص٣.

٣. .استقت الباحثة ملخص أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها من المراجع التالية:

–الأمم المتحدة – الجمعية للأمم المتحدة – الدورة السبعون، قرار الجمعية العامة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥تحويل عالمنا. خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠

– .أهداف التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية – https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainabledevelopmentgoals.html&

- The 17 Goals sdgs.un.org United Nations Department of Economic and Social Affairs sustainable development Aawsat.com/home/arti arabstates.undp.org/contenwww./developmentr/home/sustainableo6/arb.html#targetsgoals-the-for-partenership-oals/goal/17g

٤. تعريف التنمية المستدامة، الهيئة العامة للرقابة المالية

Fra.gov.eg/jtags/SDar/about.jsp

٥. دراسة أممية :فيروس كورونا يقوض التقدم في جهود القضاء على الفقر المدقع، والنساء يتحملن العبء الأكبر

UN women/fand kaizerNews.un.org/ar/story/2020/09/1060752

٦. الجوع وانعدام الأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة

Fao.org/hunger/ar

٧. بيان صحفي مشترك في ديسمبر ٢٠٢٠ منظمة الصحة العالميةWHO.int .

٨. بيليانا سيسين، الهدف ١٤ حفظ المحيطات والبحار، الأمم المتحدة- وقائع الأمم المتحدة

Un.0rg/chronicle/article/20291

٩. د. هشام القصاص، ظهور الجوائح وانتهاك النظم الايكلوجية، السياسة الدوالية، العدد(٢٢١)، يوليو ٢٠٢٠ ،ص ٧٧

١٠. محمود محي الدين، باولا بيرو،ا لهدف ١٥ حماية النظم الايكولوجية

/chronicle/article/20294un.0rg/ar

11.www.arabstates.undp.org/content/rbo6/ar/home/sustainable-development-goals/goal/17-partenership-for-the-goals.html#targets

١١. لواء ا.ح/ محمد الغباري، تأثير جائحة كورونا في الأمن القومي والاتجاهات لحركة الارهاب،السياسة الدولية، العدد(٢٢١)، يوليو ٢٠٢٠ ص ٨٦.

١٢. ياسين خرشوفة، فيروس كورونا-كوفيد-١٩-والتغير المناخي ، أوجه التشابه وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة، نشرة الألكسو العلمية ٢٠٣٠Corona final. Ares70d1-Pdf

١٣. د.عزة هاشم، جائحة كورونا وتعزيز الاهتمام بالأبعاد النفسية والانسانية للعلاقات الدولية، السياسة الدوالية، العدد(٢٢١)، يوليو ٢٠٢٠ ،ص١٠٦-١٠٨.

١٤. أنس العزيزي،وعبد العزيز فعراس، جائحة كورونا-كوفيد-١٩ وتداعيتها على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ نشرة الألكسو العلميةCorona final. Ares70d1-Pdf

١٥. فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩)، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة

Fao.org/2019-ncov/ar

١٦. أثر جائحة فيروس كورونا على التعليم ٢٠١٩- ٢٠٢٠ar.m.wikipedia.org

١٧. فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩)، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة

Fao.org/2019-ncov/ar

١٨. د.على الدين هلال،ماذا يتبقى من عام الأزمات، في "أفاق مستقبلية"، في أفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،القاهرة، العدد الأول،يناير ٢٠٢١ ، ص٧-١٢ .

١٩. أثر جائحة فيروس كورونا على التعليم

Ar.m.wikipedia.org.2020-2019

٢٠. .الأمم المتحدة، موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها

Policy _brief—education

٢١. كوفيد-١٩ – والتعليم- العالي- مقابلة مع-د- مايكل- كروجر

Academicimpact.un.org/ar/content

٢٢. التعليم في زمن فيروس كورونا. التحديات والفرص، مدونات البنك الدولي، خايمي سافيدر.

Blogs.worldbank.org

٢٣. أثار جائحة كوفيد -١٩ على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

arabstates.UNwomen.org

٢٤. أثار جائحة كوفيد-١٩ على المنطقة العربية الشحيحة بالمياه

unescwa.org/sites/www.unescwa.org

٢٥. منظمة الصحة العالمية، جائحة كورونا تؤكد ضروة التوسع في استخدام حلول الطاقة المستدامة.

Who.int/ar/news/item/05-10-1441-covid-19-intensifies-theurgency-t0-expend-sustainable-energy-solutions-worldwide

٢٦. أخبارالأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية تحذر من أثار جائحة كوفيد-١٩ على الأجور

News.un.org

٢٧. مؤشر الابتكار العالمي ٢٠٢٠ : الأثر المتوقع لجائحة كوفيد ١٩ على الابتكار العالمي،٢٠٢٠/٩/٢www.wip.int

٢٨. د. محمد كمال،جدل مستمر .. هل كانت الولايات المتحدة مستعدة لمواجهة جائحة كورونا، السياسة الدوالية، العدد(٢٢١)، يوليو ٢٠٢٠ ،ص١٢٨-١٢٩.

٢٩. -أخبار الأمم المتحدة.

٣٠. محسن عادل، جائحة كورونا وانفجار الأزمة الاقتصادية، السياسة الدوالية، العدد(٢٢١)، يوليو ٢٠٢٠،ص٦٩-٧٢.

٣١. د.عبد المسيح سمعان يوسف، تأثير جائحة كورونا في البيئة العالمية، السياسة الدوالية، العدد(٢٢١)، يوليو ٢٠٢٠ ،ص٦٢-٦٧.

٣٢. د. سوزي رشاد، جائحة كورونا .. بين السيناريوهات التأمرية والمعالجات الايكولوجية، السياسة الدوالية، العدد(٢٢١)، يوليو ٢٠٢٠ ،ص ١٨٥-١٨٦.

٣٣. .دراسة تكشف تأثيرات كوفيد-١٩ على أهداف التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره

٣٤. دراسة تكشف تأثيرات كوفيد-١٩ على أهداف التنمية المستدامة،المرجع السابق.

٣٥. د.علي الدين هلال،إحياء دور الدولة في زمن كورونا، السياسة الدوالية، العدد(٢٢١)، يوليو ٢٠٢٠،ص١٢٢-١٢٣.

٣٦. هدير مصطفى،٢٠٢١..مستقبل الأمن الغذائي على المحك، في أفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،القاهرة، العدد الأول، يناير ٢٠٢١ ،ص١٠٨ .

٣٧. خمسة أسباب تؤكد حاجة العالم إلى منظمة الصحة العالمية في جهود مكافحة جائحة كوفيد-١٩ ،أخبار الأمم المتحدة.

News.og/ar/story/2020/04/1053012

٣٨. فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩)، منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة،مرجع سبق ذكره.

٣٩. كسيل فان تروتسنبر استجابة قوية لفيروس كورونا والطريق إلى التعافي، يوليو ٢٠٢٠.

40. The SDGS as a Framework for Long-term Covid-19 Recovery Strategies in Cities
and Regions.preliminory Agenda
oecol.org/cfe/cities/Agenda-Teritoril-SDGS-3rdoecdroundtable.pdf

٤١. عماد نجيب فاخوري، كيف ينظر البنك الدولي إلى جائحة كورونا،والشراكات بين القطاعين العام والخاص حاليا وفيما بعد الأزمة.

Blogs.worldbank.org/ar/ppps/howworld-bank-looking-covd-19-and-publik-privatepartnerships-right-now-and-post.6/10/2020

٤٢. أثار جائحة كوفيد-١٩ على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

Arabstates.unwomen.org/impact of Covid-19 on gender equality

٤٣. اضطراب التعليم بسبب فيروس كورونا الجديد والتصدي له – اليونسكو

ar.unesco,educationresponse

٤٤. التعليم عن بعد في مواجهة كورونا المستجد

Lite.blods.worldbank.0rg.

٤٥. تغير المناخ وجائحة كوفيد-١٩ : الأمم المتحدة تحث الدول على التعامل بشكل أفضل،أبريل ٢٠٢٠.

٤٦. مؤشر الابتكار العالمي، مرجع سبق ذكره.

٤٧. د. عبد المنعم سعيد، العالم عام ٢٠٢١، في أفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،القاهرة، العدد الأول،يناير ٢٠٢١ ،ص١٣ .

٤٨. الاونتكاد يحذر من تداعيات جائحة فيروس كورونا على تحقيق أهداف التنمية العالمية

lite/www.alkhaleej.ae

٤٩. أحمد ناجي قمحة، كورونا..إعادة الاعتبارللأمن الانساني، السياسة الدولية العدد ٢٢٠ أبريل ٢٠٢٠ ص٨.

٥٠. علي توفيق صادق،التنمية المستدامة في ظل فيروس كورونا ادارة تأثير فيروس كورونا المستجد على الأنظمة التعليمية في أنحاء العالم، lite/www.alkhaleej.ae

51. Krisin Heggen, Evidind Engebretsen,Tony J Sondes www.who.int/bulletin/volumes

covid19-recoveryC0vid-19 and sustainable development goals-WHO

٥٢. د.خالد حنفي، جدوى المستقبليات ما بعد أزمة كورونا،السياسة الدولية(اتجاهات نظرية)،العدد ٢٢٢، أكتوبر ٢٠٢٠ ،ص٣.

٥٣. د.محي محي الدين،اقتصاد ما بعد الجائحة، في أفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء،القاهرة، العدد الأول،يناير ٢٠٢١ ،ص٣٩.